

الدخول إلى عقيدة الشيعة الإمامية
في ولادة الإمام المهدي عليه السلام وغيبته



المدخل إلى عقيدة الشيعة الإمامية

في ولادة الإمام المهدي عليه السلام وغيبته

شبكة كتب الشيعة

الشيخ محمد مهدي الأصفي



مختارات من محاضرات ومؤلفات الشيخ محمد مهدي الأصفي حفظه الله



اسم الكتاب: المدخل إلى عقيدة الشيعة في ولادة الإمام المهدي
المؤلف: محمد مهدي الأصفي
الطبعة الأولى: ٢٠٠٩ م - ١٤٣٠ هـ
الكمية ٣٠٠ نسخة
المطبعة: مطبعة مجمع أهل البيت (عليهم السلام) النجف الأشرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ
الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾

الأنبياء: ١٠٥

بين يدينا ثلات قضايا، يتلو بعضها بعضًا.

القضية الأولى:

الانقلاب الكوني الشامل الذي يشير إليه القرآن في أكثر من موقع:

يقول تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيَبْدُلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾^١.

ويقول تعالى: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ تُمْنَأَ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَتَجْعَلَهُمْ أَثْمَاءَ وَتَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَتُرِيدُ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾^٢.

١ - التور: ٥٥

٢ - القصص: ٦٠-٥

ويقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُرِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ
الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِي الصَّالِحُونَ﴾.

ويتم هذا الانقلاب عندما يتحكم المستكرون في حياة الناس ويستضعفون عباد الله ويسلبون الناس قيمهم وعقولهم وضمائرهم، وتصل البشرية إلى طريق مسدود، عندئذ تتدخل الإرادة الإلهية، وتنقل القوة والسلطان من أيدي الظالمين المستكبرين إلى أيدي الصالحين المستضعفين.

وقد تكرر هذا الانقلاب الكوني في التاريخ، ومن ذلك ما حدث في تاريخ بني إسرائيل عندما استكبر فرعون وأفسد في الأرض.

يقول تعالى: ﴿إِنَّ فَرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا
شَيْعَةً يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبَّحُ أَبْنَاءُهُمْ وَيَسْتَخْبِي
نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

١- الفصل: ٤

وهذه هي الحمية الأولى، وهي انقلاب القوة من المستكرين الظالمين إلى المستضعفين الصالحين، وهو انقلاب شامل في القيم والواقع والقوة والسيادة، وهي سنة من سنن الله الحتمية.

القضية الثانية:

إن الذي يقود هذا الانقلاب الكوني الشامل، هو المهدي من ذرية رسول الله ﷺ، وقد وردت في ذلك روايات صحيحة بلغت حد التواتر.

وهذه هي القضية الثانية التي يقررها الحديث النبوى، ويتفق عليها المسلمون. وهي ثابتة، كما أن القضية الأولى ثابتة بحكم القرآن الشريف، وليس في هذا شك ولا ذاك.

وقد بلغت أحاديث المهدي ﷺ حد يجعل التشكيك فيها غير ممكن، ولسنا نريد أن ندخل هذا البحث ولا البحث السابق عليه.

القضية الثالثة :

إن المهدي المنتظر عليه السلام الذي أخبر عنه رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه هو محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي عليهما السلام، ولد سنة ٢٥٥ هـ بسامراء، ثم حججه الله تعالى عن أعين الناس، وهو الذي يرسله الله حين يشاء لإنقاذ الناس من الظلم، وإزالة الشرك من على وجه الأرض، وتقرير التوحيد وعبودية الإنسان لله، وتحكيم شريعة الله وحدوده في حياة الناس. وهو الذي يقود هذا الانقلاب الكوني الشامل الواسع، في انتقال القوة من الطبقة المترفة المستكبرة الفاسدة إلى الطبقة الصالحة المستضعفة:

﴿وَرِيدُ أَنْ تَمُّنَ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضْعَفُوا فِي الْأَرْضِ
وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾.

وقد توالت الروايات عن أهل البيت عليهم السلام بان المهدي المنتظر عليه السلام الذي بشّر به رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه هو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وهو الثاني عشر من أهل البيت عليهم السلام. وحديثنا يتركز حول هذه النقطة بالذات.

ومخاطبنا في هذا البحث هم الذين يؤمنون بحجية حديث
أهل البيت عليهم السلام، ويبحثون عن أدلة كافية وواضحة وصريحة في
الإثبات العلمي لعقيدة الإمامية في تشخيص المهدي المنتظر من
آل محمد عليهم السلام.

فإن الاختلاف بين الشيعة الإمامية وسائر الفرق الإسلامية
ليس في أصل قضية (المهدوية). فان المسلمين مجتمعون - إلا
من شدّ منهم - على الإيمان بأن الله تعالى قد ادَّخر المهدي عليه السلام
من أهل بيت رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه لإنقاذ البشرية وللإنقلاب الكوني
الكبير في حياة الناس... ليس في ذلك شك والروايات النبوية في
ذلك صحيحة ومتوافرة، وإنما الخلاف بين الشيعة الإمامية
وغيرهم من المسلمين في التشخيص والتعيين فقط.

فإن الشيعة الإمامية يذهبون قولًا واحدًا إلى أن الإمام
المهدي المنتظر عليه السلام هو محمد بن الحسن العسكري بن علي
الهادي المولود سنة ٢٥٥ هـ بسامراء وقد غَيَّبه الله تعالى لحكمة
يعرفها، وهو الذي ادَّخره الله تعالى لنجاة البشرية، وبشر به الأنبياء

والكتب الإلهية من قبل، بينما يذهب الآخرون إلى أن المهدي الذي بشر به رسول الله ﷺ لم يولد بعد، أو ولد ولا نعرف عنه شيئاً.

والأدلة التي نستدل بها على إثبات عقيدة الإمامية في تشخيص الإمام المهدي المنتظر ﷺ وتعيينه عديدة، نقتصر في هذا المقال فقط على الروايات العامة التي لا تخص الإمام ﷺ إلا أنها تطبق بصورة فهرية على عقيدة الإمامية في المهدي ﷺ، ولا نعرف توجيهها ولا تفسيرا لها إذا أسلقنا من حسابنا عقيدة الإمامية في هذا الموضوع، وهذه الروايات صحيحة بالتأكيد وبعضها يبلغ حد التواتر في المصادر الإمامية من ناحية رجال السندي مختلف طبقاته ولا مجال للمناقشة فيها من حيث الإسناد. والإيمان بصحة هذه الأحاديث يؤدي إلى الإثبات العلمي لعقيدة الإمامية في تشخيص وتعيين الإمام المنتظر ﷺ، وذلك بسبب تطابقها أولاً مع ما هو المعروف عند الإمامية، لانتفاء حالة أخرى تصلح أن تكون مصداقا وتفسيرا

لهذه الأحاديث ثانياً.

ونتيجة هاتين النقطتين (المطابقة والانحصار)، هي التطبيق القهري لهذه الأحاديث على عقيدة الإمامية في تشخيص الإمام المهدى عليه السلام، وإليك هذه الأحاديث:

١. حديث الثقلين

وأول حديث نعتمد في هذا المجال هو حديث الثقلين، الذي صحَّ واستفاضت وتواترت روايته عن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، واجمع على تصحيحة المحدثون من جميع الفرق الإسلامية، وليس بين علماء المسلمين، ممن يحترم علمه، من يشك في صحة هذا الحديث وصدوره عن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه.

ويكفي أن يكون من رواة هذا الحديث مسلم في الصحيح، والترمذى والدارمى في السنن، وأحمد بن حنبل في موضع عديدة وكثيرة من المسند، والنسائي في الخصائص، والحاكم في المستدرك، وأبو داود وابن ماجة في السنن، وغيرهم مما لا يمكن إحصاؤهم في هذا المقال... وطرقه في كتب الإمامية أكثر

من أن تحصى في هذه الوجيزة.
ولفظ الحديث، كما في اغلب هذه المصادر:
«أيها الناس إنما أنا بشر أوشك أن أدعى فأجيب، وإنني تارك
فيكم الثقلين، وهما كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم
بهما لن تضلوا بعدي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض،
فلا تسقوهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم».

والحديث صحيح في:
١ - إن النبي ﷺ يترك من بعده خليفتين هما القرآن وأهل
بيته لهدایة الأمة.
٢ - وأنهما باقيان لن يفترق أحدهما عن الآخر إلى يوم
القيمة.
٣ - وأن رسول الله ﷺ أمر بالتمسك بهما، وقال: إن التمسك
بهما يعصم الأمة من الظلال. ومعنى التمسك هو الإتباع والطاعة.
وهذا هو معنى (الحجّة)، وليس للحجّة والحجّية معنى غير
الإتباع والطاعة.

وإذا ضممنا النقطة الأولى (إنني تارك فيكم الثقلين) إلى النقطة الثانية (وإنهما لن يفترقا حتى يردا علىَ الحوض)، استنتجنا أصلاً هاماً، وهو وجود حجة وإمام من أهل البيت عليه السلام في كل زمان لا يفترق عن كتاب الله فقط.

يقول ابن حجر في (الصواعق): (وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك إلى يوم القيمة، كما أنَّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض، كما يأتي، ويشهد لذلك الخبر السابق: في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي) ^١.

ولا شك في دلالة الحديث على بقاء حجة من أهل البيت إماماً للناس ...

وليس لهذا الحديث تفسير أو تطبيق غير ما يعتقده الأئمة من وجود الإمام المهدى عليه السلام وحياته وبقاوته وعصمته وإمامته على المسلمين.

١ - الصواعق المحرقة ص ١٤٩، دار الطباعة المحمدية بمصر.

وإذا أسقطنا هذا الأمر عن الاعتبار، لم نجد تطبيقاً وتفسيراً له
قط في هذه القرون من حياة المسلمين. فليس في المسلمين
اليوم، ولا قبل اليوم، من يدعي أنه أعلم الناس، وإن على الناس
أن يتبعوه ولا يتقدموه، وأن يتعلموا منه ولا يعلموه، كما في نص
الحديث الشريف الذي لا يختلف فيه من يُعَبِّأ بقوله ورأيه من
علماء المسلمين.

وإذا قيل: فما نفع إمام غائب عن الناس؟
نقول إن الله تعالى لم يطلعنا من أسرار غيبه إلا على القليل،
وما أخفى الله علمناه عنا كثيراً، وما عرّفنا منه قليل. وقد أخبرنا
الصادق الأمين عليه السلام ببقاء حجة من أهل بيته في الناس على وجه
الأرض إلى يوم القيمة، فنتبعه بحديثه، ونحيط علم ما لا نعلم
إلى من يعلم... وليس كل ما في شريعة الله ودينه مفهوم
ومعروف لنا.

٢. حديث من مات ولم يعرف إمام زمانه

رواه مسلم في الصحيح، ولفظ الحديث: عن رسول الله ﷺ:

«من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»^١.

وروى البخاري في الصحيح عن رسول الله ﷺ: «من خرج

من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية»^٢.

ورواه احمد في المسند عن رسول الله ﷺ ولفظ الحديث:

«من مات وليس عليه طاعة مات ميتة جاهلية»^٣.

ورواه الطيالسي، في المسند، عن رسول الله ﷺ: «من مات

بغير إمام مات ميتة جاهلية»^٤.

ورواه الحاكم في المستدرك ولفظ الحديث: «من مات

١ - صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزم الجمعة عند ظهور الفتنة، ٦:٢٢.

٢ - صحيح البخاري، كتاب الفتنة، الباب الثاني.

٣ - مسند أحمد ٤١٦.

٤ - مسند الطيالسي، طبعة حيدر آباد، ص ٢٥٩.

وليس عليه إمام جماعة فإن موته موتة جاهلية^١، وصححه
الحاكم على شرط الشيختين البخاري ومسلم.

ورواه الذهبي، في تلخيص المستدرك^٢، وصححه على شرط
الشيختين، وليس خفيًّا تشدَّد الذهبي في تصحيح أحاديث
المستدرك.

ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد^٣ بأسانيد كثيرة وألفاظ
عديدة.

وطرق الحديث وألفاظه كثيرة يبلغ حد الاستفاضة. وقد
علمنا أن بعضها صحيح كما شهد به الذهبي.

وروى الحديث ثقة المحدثين من أصحابنا الأمامية وطرقهم
إليه كثيرة، وطائفة منها صحيحة، وهي في الجملة قريبة من
التواتر، وقد عقد المجلس^{رحمه الله} له بابا في بحار الأنوار، روى فيه

١- الحكم في المستدرك ١: ٧٧ و ١١٧.

٢- الذهبي في تصحيح المستدرك ١: ٧٧.

٣- الهيثمي في مجمع الزوائد ٥: ٢١٨ - ٢٢٥.

أربعين حديثاً في هذا المعنى بالفاظ متقاربة تحت عنوان (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية)^١.

نذكر منها طريقين على سبيل المثال:

الطريق الأول:

رواية البرقي في المحسن بسنده معتبر عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «إن الأرض لا تصلح إلا بإمام. ومن مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية»^٢. والسندا معتبر.

الطريق الثاني:

روى الكشي: عن ابن احمد عن صفوان عن أبي اليسع قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: حدثني عن دعائم الإسلام، فقال: «شهادة أن لا إله إلا الله... إلى أن قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: من

١ - المجلسي، بحار الأنوار ٢٣: ٧٦ - ٩٣.

٢ - رجال السندا كلهم ثقة. والسندا يبدأ بالبرقي عن (ابن فضال) وهو ثقة، عن (حماد بن عثمان) وهو ثقة كذلك، عن أبي اليسع عيسى بن السري، وهو ثقة من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

مات ولا يعرف إمام زمانه مات ميّة جاهليّة^١.

ورجال السنّد كلّهم ثقاة.

ولسنا نحتاج إلى توثيق السنّد في أمثل هذه الروايات التي تظافرت روایتها عن الفريقيين، والروايات واضحة الدلالات صحيحة السنّد، وهي تدلّ على الحقائق الآتية:

١ - أن الأرض لا تصلح إلا بإمام.

٢ - ولابدّ، في كل زمان، أن يُعرف الإنسان إمام زمانه، ومعرفته من الدين والجهل به ورفضه من الجاهليّة.

٣ - ولابدّ لكل أحد، في كل زمان، من طاعة الإمام، ولا يجوز لأحد أن يخرج عن طاعة إمام زمانه.

٤ - ومن يمتنع وليس في عنقه بيعة للإمام يمتنع ميّة جاهليّة.

٥ - ولابدّ من أن يكون في كل زمان إمام تجب معرفته وطاعته، ولابدّ من أن تتصل حلقات الأئمة في كل زمان، ومن أن لا خلو منهم زمان.

١ - بحار الأنوار ٢٣: ٩٠، ورجال الكشي: ٢٦٦ - ٢٦٧.

ولا يصح أن يقال: إن هذا المورد من قبيل الحكم بشرط الموضوع، أو تعليق الحكم على الموضوع كأية قضية حقيقة أخرى.

فإذنا نقول: إن الأمر كذلك، ولا تدل القضية الحقيقة على إثبات موضوعها، وإنما ثبت الحكم على فرض تحقق موضوعه، ولكن الروايات الواردة في هذا الباب تدلّ على أمر أكثر من ذلك، وهو ضرورة ارتباط الناس بالإمام ومعرفتهم به وقبولهم له، وأنه شرط الإسلام، وخلافه الجاهلية. وهذه القضية تكشف عن وجود الإمام في كل زمان، من دون أن يكون معنى ذلك أن القضية الحقيقة ثبتت موضوعها، فإن القضية الحقيقة دائماً بشرط تحقق الموضوع، ولكننا نقول: إن الذي نستظيره من الروايات هو أنها تكشف عن استمرار الموضوع، وهو وجود الإمام الحجة في كل زمان، وهذا أمر آخر غير الإثبات.

وبتعبير آخر: إن الروايات الواردة في هذا الباب تكشف عن أن سنة الله تعالى قد اقتضت وجود إمام عدل في كل زمان، قد

فرض الله طاعته، ولم يأذن بالخروج عن طاعته. والحكم الشرعي الوارد في هذه الروايات يستبطن الكشف عن سنة إلهية. أما الحكم فهو وجوب طاعته في كل زمان.

أما السنة الإلهية التي يستبطنها هذا الحكم فهو وجود إمام في كل زمان، وإلا فكيف يطلب من الإنسان أن لا يموت إلا وهو في طاعة إمام زمانه، وأن يتلزم ببيعته وطاعته، غير ناقض ولا ناكس لها، وغير جاهل بها، فإذا خرج عن الطاعة أو نكث البيعة أو جهل به مات ميتة جاهلية، بهذه الدرجة من التغليظ والتشديد في الجزاء والعقوبة.

ومن نافلة القول أن نقول: إن الحكام الظلمة وأئمة الكفر والذين يحاربون الله ورسوله لا يكونون مصداقاً للإمام الذي يفرض الله على الناس معرفته وطاعته في كل زمان وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾^١. ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا

١- هود: ١١٣.

يُصلحُونَ^١). ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أَمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ^٢﴾.

وبعد هذا الإيضاح نقول: إن التفسير الوحيد لهذه الروايات هو ما تعرفه الإمامية وتعتقد به من استمرار الإمامة في أهل البيت عليهم السلام، منذ وفاة رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه إلى اليوم، وعدم انقطاع الإمامة بوفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام. وأي فرض آخر لا يستطيع أن يقدم تفسيراً معقولاً لهذه الروايات، إلا أن نقول بوجوب الطاعة لكل بري وفاجر، كما يقول به بعض الناس، وإثباته على عهدة من يدعوه.

ولسنا نعتقد أن الطاعة التي تساوي الإسلام، ويساوي خلافها الجاهلية، هي طاعة هؤلاء الذين أمرنا الله تعالى بعدم الركون إليهم والكفر بهم من الحكام الظلمة الذين حكموا المسلمين خلال التاريخ.

١- الشعراو: ١٥١ - ١٥٢.

٢- الكهف: ٢٨.

ومن يضع هذه الطائفة من الروايات إلى جانب الطائفة الأولى من الروايات يجد تطابقاً واضحاً في ما بينهما.

فقد ورد في حديث التقلين، من الطائفة الأولى، أنهم حجج الله على عباده ويجب التمسك بهم، وهم العدل الآخر للكتاب، وما إن تمسك الناس بهم لن يظلوا أبداً.

وورد في الطائفة الثانية أن معرفتهم من دين الله والجهل بهم من الجاهلية والضلال، والحديث مما تسلم عليه الفريقيان، وقد ذكرنا بعض ألفاظه وطرقه من قبل، وممن أخرجه الشیخان في الصحيحين.

٣. حديث أن الأرض لا تخلو من حجة

روى هذا الحديث من أصحابنا الإمامية محدثون ثقة مثل المحمدية الثلاثة: الكليني والصادق وأبي جعفر الطوسي (رحمهم الله) بطرق كثيرة تبلغ حد التواتر في مختلف طبقات إسناده، وقد عقد له الكليني محمد بن يعقوب في كتاب الحجة من الكافي بابا بهذا العنوان^١.

كما عقد العلامة المجلسي، في بحار الأنوار، بابا بعنوان (الاضطرار إلى الحجة، وأن الأرض لا تخلو من حجة) وهو الباب الأول من المجلد السابع من الكتاب ذكر فيه ١١٨ حديثاً بهذا المضمون، وفيما يلي نذكر نماذج من هذه الروايات:

* ذكر الكليني في الكافي، كتاب الحجة، باب أن الأرض لا تخلو من حجة: (عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عمير عن الحسين بن أبي العلاء قال: قلت

١- الكليني، الحجة من الكافي ١: ١٧٨.

لأبي عبد الله عليهما السلام: تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: لا. قلت:
يكون إماماً؟ قال: إلا وأحدهما صامت^١.

والسند تام لا يتطرق إليه الشك.

* وروى الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن
أبي عمير عن منصور بن يونس وسعدان بن مسلم عن اسحق بن
عمار عن أبي عبد الله عليهما السلام، قال: سمعته يقول: «إن الأرض لا
تخلو إلا وفيها إمام»^٢. والسند تام والرواية معتبرة.

* وروى الكليني عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد

١ - المصدر السابق.

٢ - المصدر السابق. والرواية معتبرة من حيث السند وروانها كلهم ثقة، وأما إبراهيم بن
هاشم والد علي بن إبراهيم فقد رجح العلامة في (الخلاصة) الأخذ بروايته، وأكثر
ابنه علي بن إبراهيم من الرواية عنه في التفسير، وقد التزم في مقدمة التفسير بالرواية
عن الثقة فقط، وصرّح ابن طاووس عند ذكر رواية من أمالى الصدوقي في سندها
إبراهيم بن هاشم بأن رواة الحديث ثقة بالاتفاق. وهو أول من نشر حديث الكوفيين
في قم، وتلقوه عنه بالقبول، رغم إشتهار القميين بالتشدد في قبول الحديث. ولا يتردد
فقهاؤنا في الأخذ برواياته، يقول السيد الخوئي رحمه الله: لا ينبغي الشك في وثاقة إبراهيم
بن هشام.

عن علي بن الحكم عن ربيع بن محمد المسلبي عن عبد الله بن سليمان العامري عن أبي عبد الله عليهما السلام قال: «ما زالت الأرض إلا والله فيها الحجة»^١. والسنن تام والرواية معتبرة أيضاً. ورواة الحديث ثقة^٢.

* وروى الكليني عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس ابن مسكان عن أبي بصير عن أحد همامة^{عليهما السلام} قال: قال: «إن الله لم يدع الأرض بغير عالم»^٣. والسنن تام والرواية معتبرة كذلك.

* وروى الكليني عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاء، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليهما السلام: «هل تبقى الأرض بغير إمام؟» قال: لا. قلت إننا نروي أنها لا تبقى إلا أن يسخط الله

١- المصدر السابق.

٢- أما علي بن الحكم، فقد وثقه فقهاؤنا لوقوعه في أسناد كتاب التفسير لعلي بن إبراهيم القمي.

٣- المصدر السابق.

عزَّ جلَّ على العباد؟ قال: لا تبقى إِذَاً لساخٍ^١. والسنن تام
والرواية معتبرة.

* وروى الشريف الرضي عن أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ في نهج
البلاغة ماله علاقة بذلك. قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا تخلو الأرض من قائم لله
بحجة إما ظاهراً مشهوراً، وإما خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله
وبيناته».

هذه طائفة واسعة من الروايات تبلغ حد التواتر، وجملة منها
تامة من حيث السنن، كما أشرنا إلى بعضها من كتاب الكافي،
وهي صريحة بـأن الأرض لا تخلو من حجة لله ظاهراً أو مغموراً،
والحججة في كلمات أهل البيت عَلَيْهِم السَّلَامُ مصطلح معروف لمن يألف
كلماتهم عَلَيْهِم السَّلَامُ، وهذه الأحاديث لا تحتاج إلى تعليق كثير وتأمل
وتوقف، فهي صريحة في ضرورة وجود الإمام في كل زمان،

١- الكليني، الحجة من الكافي ١: ١٧٩. والسنن معتبر تام، وحسين بن محمد الأشعري الثقة
شيخ الكليني، ومعلى بن محمد هو البصري روى في تفسير القمي فهو ثقة، والوشاء
هو الحسن بن علي بن زياد، قال البرقي عنه: لا يبني الشك في وثائقه.

ولا تفسير لهذه الروايات بغير ما تعرفه الشيعة الأمامية وتعتقد
من وجود الإمام وحياته وغيبته، وإذا أسقطنا هذا الأمر من
الاعتبار فلا نجد تفسيراً لهذه الروايات، البتة، وهي كثيرة، باللغة
حدَّ التواتر.



٤. حديث الأئمة الإثني عشر

روى البخاري في الصحيح كتاب الأحكام عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: كلهم من قريش».

وروى مسلم في الصحيح، كتاب الإمارة، باب أن الناس تبع لقريش، عن جابر بن سمرة قال: «سمعت النبي ﷺ يقول: لا يزال أمر الناس ماضياً ما ولهم اثنا عشر رجلاً، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفية على فسألت أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ، فقال: كلهم من قريش»^١.

وروى مسلم في الصحيح كتاب الأمارة بباب أن الناس تبع لقريش عن جابر بن سمرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال، فقال: كلهم من قريش»^٢.

١- صحيح مسلم ط. دار الفكر ح ٦ ج ٣: ٦ باب أن الناس تبع لقريش، كتاب الإمارة.

٢- المصدر نفسه، ح ٨

وروى أيضا مسلم في الصحيح، في الكتاب نفسه والباب نفسه عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي علي النبي فسمعته يقول: «إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهما اثنا عشر خليفة، ثم تكلم بكلام خفي علىي»، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش^١.

وروى الترمذى في السنن كتاب الفتنة بباب ما جاء في الخلفاء عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون من بعدي اثنا عشر أميراً» ثم عقب على ذلك بقوله: قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح^٢.

وروى أبو داود في السنن عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ: «لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة، فكثير الناس، وضجوا، ثم قال كلمة خفية علىي»، قلت لأبي: يا

١ - المصدر السابق، ح ٥.

٢ - سنن الترمذى ٤: ٥٠١ ط. مصطفى الباي الحلبي.

أَبِهِ مَا قَالَ؟ قَالَ: كُلُّهُمْ مِنْ قَرِيشٍ»^١.

وروى الحاكم في المستدرك في كتاب معرفة الصحابة عن جابر قال: كنت عند رسول الله ﷺ فسمعته يقول: «لا يزال أمر هذه الأمة ظاهراً حتى يقوم اثنا عشر خليفة».

وروى احمد بن حنبل في المسند هذا الحديث عن جابر من أربع وثلاثين طريقة^٢. وروى أبو عوانة هذا الحديث في مسنده^٣.
وابن كثير في البداية والنهاية (٦: ٢٤٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٩٤ و ٩٧)، والمناوي في كنز الحقائق (٢٠٨)، والسيوطى في تاريخ الخلفاء (٦١)، والعسقلانى في فتح البارى (١٣: ١٧٩)، والبخارى في التاريخ الكبير (٢: ١٥٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٤: ٣٥٣)، والعينى في شرح البخارى (٢٤: ٢٨١)، والحافظ الحسکانى في شواهد التزيل (١: ٤٥٥).

١ - سنن أبي داود ٢: ٤٢١ ط. مصطفى البابي الحلبي ١٣٧١، أول كتاب المهدى.

٢ - مسنـد أـحمد بـن حـنـبل ٥: ٨٦-١٠٨.

٣ - مسنـد أـبي عـوانـة ٤: ٣٩٦ و ٣٩٨ و ٣٩٩.

والقسطلاني في إرشاد الساري (١٠: ٣٢٨)، وغيرهم من
المحدثين والحفاظ.

وأخرج أصحابنا الأمامية الحديث بطرق كثيرة جداً، باللغة
حد التواتر، وفيها الصحيح الذي لا يمكن التشكيك في سنته.
روى الحر العاملي، صاحب الوسائل عليه السلام، في الجزء الثاني
من كتابه القيم (إثبات الهداة)، تسعمئة وسبعة وعشرين (٩٢٧)
نصّاً من النصوص العامة لإثبات إمامية الأئمة الإثنى عشر عليهم السلام،
في الكثير منها تصريح بعدد الإثنى عشر بشكل صريح وبأسماء
الأئمة عليهم السلام، وجملة من طرق هذه الروايات صحيحة بلا إشكال،
وهي باللغة حد التواتر أيضاً بلا إشكال.

منها ٩٥ رواية أخرجها الكليني في الكافي.

و ٥٣ رواية أخرجها الصدوق في عيون الأخبار.

و ٢٢ رواية أخرجها الصدوق في معاني الأخبار.

و ٩٢ رواية أخرجها الصدوق في إكمال الدين.

و ٢٢ رواية أخرجها الصدوق في الأمالي.

و ١٨ روایة أخرجها الشیخ أبو جعفر الطوسي فی الغيبة.
و ١١ روایة أخرجها الشیخ أبو جعفر الطوسي فی مصباح
المتهجد.

وغير ذلك. ولست أعرف وجهاً علمياً موضوعاً للتشكيك فی
رواية يرويها المحدثون عن ٩٢٧ طریقاً.

ولدينا مجموعة من النقاط فی هذا الحديث:

- ١ - لا إشكال فی أن حديث الإثني عشر خليفة قد صدر عن رسول الله ﷺ، فقد رواه الفريقيان بطرق كثيرة، ويکفي أن البخاري ومسلم من السنة والکلیني والصادق من الشیعة من روایة هذا الحديث.
- ٢ - والأحادیث ظاهرة فی أن الأمراء المذکورین فی هذه الروایة أمراء الحق، ولا يكونون من أئمة الظلم والجور، من أمثال معاویة ویزید والولید والمتوکل وأضرابهم من حکام الظلم والجور.
- ٣ - وأن عدتهم اثنا عشر عدد نقباء بنی إسرائیل.

يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعْثَانَا
مِنْهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيًّا﴾^١.

٤ - ولا يخلو منهم زمان.

ولما نعرف لهذه الأحاديث بمجموعها تطبيقاً قط غير الأئمة
الإثنى عشر المعروفين عند الشيعة الإمامية الإثنى عشرية،
وآخرهم المهدى المنتظر عليه السلام، وهو الإمام الثاني عشر.

ولو رأينا التمثيل الذي يتمثله علماء كبار، من أمثال
السيوطى، في ترتيب الإثنى عشر أميراً بعد رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه،
لاطمأن القلب إلى أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه لم يرد غير الأئمة الإثنى
عشر من أهل بيته الأبرار الطاهرين عليهم السلام. ولقد أحسن محمود أبو
ريه في التعليق على التوجيه الذى وجّه به السيوطى هذه الرواية،
فقال عنه: (ورحم الله من قال عن السيوطى انه حاطب ليل)^٢.

فلا نعرف تطبيقاً قط ينطبق بالتمام والدقة على هذه الروايات

١ - المائدة: ١٢.

٢ - أضواء على السنة المحمدية: ٢١٢.

في غير عقيدة الشيعة الإمامية، وفي ضمنها ولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام وغيبته وظهوره.

وبعد، فهذه أربع طوائف من الروايات لا يتطرق إليها الشك من حيث السنن والدلالة. وإذا ضممنا بعضها إلى بعض لا يبقى تطبيق حقيقي ودقيق لهذه الأحاديث غير ما تعرفه الشيعة الإمامية (وأقصد بهم الإثنى عشرية) من القول بإمامية أهل البيت عليهم السلام في إثني عشر حلقة متصلة، ولولادة الإمام الثاني عشر منهم وغيبته، وهو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام.

وإذا ألغينا عقيدة الشيعة الإمامية من الحساب لم يبق معنى ولا تطبيق لهذه الأحاديث بتاتاً. أما المذاهب التي لا تبني مسألة (الغيبة والانتظار) فلا يمكن تطبيق هذه الأحاديث على رأيها لانقطاع حلقات الإمامة عنها في أدوار كثيرة ومراحل طويلة من التاريخ، حتى لو أخذنا بتمحُّل السيوطي في ترتيب الإثنى عشر إماماً. وعليه تختلف معهم الطائفة الأولى والثانية والثالثة من الأحاديث.

وأما المذاهب التي تبني مسألة (الغيبة والانتظار) في الإمام، كالإسماعيلية، فهي أيضاً غير قادرة على إعطاء تفسير صحيح لهذه الطوائف الأربع من الأحاديث لخلاف الطائفة الرابعة عنها (وهي الروايات التي تصرّح بأن عدد خلفاء رسول الله ﷺ من بعده إثنا عشر إماماً أو أميراً).

فينحصر الأمر في تطبيق هذه الروايات في تاريخ الإسلام على ما تقول به الشيعة الإمامية، وليس له من تطبيق آخر، ولا نعرف تطبيقاً آخر لهذه الطوائف الأربع من الروايات غير ما يقول به الإمامية من الإيمان بولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري علیه السلام وغيته، وهذا هو معنى (المطابقة والانحصار).
وعندئذ يتم الإستدلال بهذه الطوائف الأربع من الروايات بشكل كامل، لأنحصر الأمر في تطبيق الروايات على ما تقول به الإمامية، وعدم وجود أي تطبيق آخر معروف في تاريخ الإسلام لها.

ونقرب ذلك بمثال من القضايا:

لو أن أحداً عثر على مال في دار لا يدخلها غير نفر معدود، ولا يدخلها غيرهم، فادعاه أحدهم، لا يعرف الناس له تناقضاً أو كذباً أو خيانة في القول والعمل، ولم يدعه غيره معن يتردد على هذه الدار من أولئك النفر، فإن القاضي يحكم بالضرورة بعائدية المال إلى المدعي مع عدم وجود إدعاء معارض، وليس يحتاج إلى بينة أو يمين أو وسيلة أخرى من وسائل الإثبات القضائي بالضرورة.

وواقع الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت عليهم السلام في التاريخ الإسلامي بالقياس إلى الأخبار الصحيحة التي أخبر عنها رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، يشبه إلى حد ما هذا المثال القضائي.

ولذلك قلنا إن انطباق هذه الروايات على الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت عليهم السلام ومنهم الإمام الثاني عشر الغائب المنتظر صلوات الله عليه وآله وسلامه، إنطباق قطعي وضروري، ولا يحتاج إلى جهد علمي كبير بقدر ما يحتاج إلى رؤية صافية غير مثقلة بالخلفيات والرواسب الفكرية والعصبيات، أعادنا الله منها.

خلاصة الكلام:

ونلخص الكلام في هذا الباب ونقول:

إن أمامنا افتراضين اثنين:

الافتراض الأول: صحة عقيدة الشيعة الإمامية من الأئمة

الإثني عشر من أهل البيت عليهم السلام، بمن فيهم الإمام الثاني

عشر عليه السلام، ولادته وغيبته وظهوره.

والافتراض الثاني: عدم صحة هذه العقيدة.

ومن الطبيعي أن تخضع هذين الافتراضين للدراسة والتحقيق

في ضوء الطوائف الأربع المتقدمة من الحديث، التي لا يمكن

إنكارها ولا تكذيبها.

عندئذ نجد أن الافتراض الأول يقدم بسهولة تفسيراً واقعياً

تارياً للطوائف الأربع المتقدمة من الحديث لانطباقها الكامل

عليه.

بينما الافتراض الثاني يؤدي إلى إنكار الأحاديث

الأربعة أو تكذيبها، والأول منها يعارض النهج العلمي المعروف للفريقين في توثيق الحديث، والثاني منها تكذيب لرسول الله ﷺ وأهل بيته الذي أذهب الله عنهم الرجس، وجعلهم رسول الله ﷺ العدل الآخر للكتاب.

اللَّهُمَّ وَصَلِّ عَلَى وَلِيِّ أَمْرِكَ الْقَائِمِ الْمُؤْمَلِ وَالْعَدْلِ الْمُنْتَظَرِ
وَحْفَّهُ بِمَلَائِكَتِكَ الْمُقرَّبَيْنَ وَأَيْدِيهِ بِرُوحِ الْقَدْسِ يَا رَبَّ الْعَالَمَيْنَ.
اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ الدَّاعِيَ إِلَى كِتَابِكَ وَالْقَائِمِ بِدِينِكَ. اسْتَخْلِفْهُ فِي
الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفْتَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِ مَكَّنْتَ لَهُ دِينَهُ الَّذِي ارْتَضَيْتَهُ
لَهُ أَبْدَلَهُ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِ أَمْنًا يَعْبُدُكَ لَا يُشْرِكُ بِكَ شَيْئًا. اللَّهُمَّ اعْزِزْهُ
وَاعْزِزْ بَهُ وَانْصُرْهُ وَانْتَصِرْ بَهُ وَانْصُرْهُ نَصْرًا عَزِيزًا وَافْتَحْ لَهُ فَتْحًا
يُسِيرًا.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمَيْنَ.

الفهرس

٥	القضية الأولى:
٧	القضية الثانية:
٨	القضية الثالثة:
١١	١ - حديث الثقلين:
١٥	٢ - حديث من مات ولم يعرف إمام زمانه:
٢٣	٣ - حديث أن الأرض لا تخلو من حجة:
٢٨	٤ - حديث الأئمة الإثني عشر:
٣٧	خلاصة الكلام:
٣٩	الفهرس

